

ويمكن أن نلاحظ ثقل هذا التكوين التاريخي على آراء الرجل أيضا في أقسام الكلام التي يقترحها رغم قيمتها: فالنظرة التاريخية الزمانية هي التي دعت به إلى الجمع بين الوحدات التالية في باب خاص سمّاه الضمير، وإخراجها من باب الاسم وهي: الضمير وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد¹.

أما النقطة الثانية في هذا الباب فتتمثل في عدم التمييز بين الكلام باعتباره إنجازا فرديا وبين اللسان باعتباره شكلا نظريا مجردا هو عنوان ما تشترك فيه مجموعة لغوية ما. وقد وردت مظان هذا الخلط عديدة في «أسرار اللغة» ومنها حديثه عن القياس حيث لا يميّز بين القياس باعتباره مظهرا من مظاهر تجليات اللسان في حدث كلام فردي وهو القياس الموافق لما درج عليه الناس في كلامهم، وبين القياس الخاطيء أي الحدث الفردي العيني الذي يكون خاطئا لأنه يخالف النظام العامل آنيا في تلك اللحظة، وإن كان هذا الخلط يفسّر بعض الظواهر الزمانية. ولا يمكن أن نجتمع بين وجهتي النظر تحت باب واحد دون تمييز². إن ما نعييه على إبراهيم أنيس هو جمعه بين الظاهرتين واعتبارهما وجهين من عملية واحدة تنتظمهما معا هي عملية القياس. والذي يقتضيه الأمر عندنا هو أن يفصل بين الظاهرتين على أساس وجهتي النظر الآنية والزمانية. ثم نقدّم القياس الأول باعتباره مظهرا من ثنائية أهم هي ثنائية الكلام واللسان. فيكون القياس على ما شاع في لسان ما مظهرا من مظاهر اللسان وتجليا أو تحقيقا فرديا لنظام مجرد أشمل منه. وضمن هذه الوجهة لا يمكن أن يكون القياس الخاطيء ذا فائدة لأنه خروج عن النظام وعدم تحقيق له. ولكن هذا القياس الخاطيء يمكن أن يكون مفيدا ضمن وجهة نظر أخرى إذا أمكن أن يفسّر بعض الظواهر الزمانية في لسان ما. وقد عدنا إلى ثنائية الآنية والزمانية لأن ثنائية الكلام واللسان لا يمكن أن تظهر وتندرك إلا بعد ذلك التمييز المنهجي الأول لما كان النظام لا يتجلّى ولا يبصر عمله إلا آنيا. وأهم ما يترتب عن فقدان هذا التمييز المنهجي - لسان/ كلام الخلط بين نشاط

1 المرجع السابق ص 293.

2 المرجع السابق ص 40.